

31 ماي 2016

من وزير المالية
إلى

1604

الموضوع : حول تطبيق الخصم من المورد
المرجع: مکتوبکم الوارد بتاريخ 22 أفريل 2016

لقد طلبتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة:

■ هل يطبق الخصم من المورد بنسبة 1.5% على العمولات المقتطعة من قبل مؤسسة بنكية مقابل التصرف في حسابات حرفائها ودراسة الملفات التي يتجاوز مبلغها 1000 دينار باعتبار جميع الأداءات أو على العمولات المذكورة بصرف النظر عن مبلغها.

■ هل يطبق الخصم من المورد على المبالغ المدفوعة من قبل مؤسسة بنكية لخصم مزودي حرفائها عن طريق صك بنكي أو تحويل بنكي.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات يطبق الخصم من المورد على المبالغ التي يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد من قبل الشخص الذي يدفع المبالغ المذكورة سواء كان هذا الدفع لحسابه أو لحساب الغير وذلك بصرف النظر عن النظام الجبائي للمدين الفعلي بهذه المبالغ.

على هذا الأساس، وفي الحالة الخاصة بمکتوبکم يتعين على المؤسسات البنكية تطبيق الخصم من المورد بنسبة 1.5% على العمولات التي تقتطعها مقابل التصرف في حسابات حرفائها ودراسة الملفات والتي يتجاوز مبلغها 1000 دينار باعتبار جميع الأداءات.

كذلك وباعتبار أن الخصم من المورد يستوجب عند دفع المبالغ إلى مستحقيها ويقصد بالدفع، الدفع نقدا أو أي عملية أخرى تقوم مقامها من شأنها وضع المبالغ المذكورة على ذمة المنتفع بها مثل تحويل المبلغ إلى حسابه البنكي أو تسليمه شيكا وكذلك عن طريق المقاصة أو الدفع عن طريق الكمبيالة، فيتعين على المؤسسات البنكية تطبيق الخصم من المورد حسب النسب المنصوص عليها بالفصل 52 المذكور أعلاه على المبالغ التي تدفعها عن طريق صك بنكي أو تحويل بنكي إلى مزودي حرفائها وذلك في تاريخ تسليم الشيك أو التحويل البنكي.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام